بسم الله الرحمن الرحيم

(مترجمة)

العناوين:

- **الانسحاب من الاتحاد الأوروبي قد يكلف القطاع المالي أكثر من 38 مليار جنيه**
- **وزير المالية الألماني يضغط باتجاه "إسلام ألماني"**
- **السيسي يدافع عن تدخل الجيش المصري في الاقتصاد**

التفاصيل:

الانسحاب من الاتحاد الأوروبي قد يكلف القطاع المالي أكثر من 38 مليار جنيه

أفاد تقرير صدر عن جماعة ضغط تعمل مع المؤسسة المالية "ذي سيتي يوكي" بأن القطاع المالي سيفقد نحو 38 مليار جنيه إسترليني إذا ما انسحبت بريطانيا من السوق الموحدة. وقال التقرير، الذي تم بتفويض من "ذي سيتي يوكي"، بأنه سيتم أيضًا خسارة ما يصل إلى 75000 وظيفة. وما يثير قلق القطاع هو احتمال وقوع ما يسمى "الخروج الصعب" الذي يرافق خروج بريطانيا من سوق الاتحاد الأوروبي الموحدة من أجل استعادة سيطرتها على الهجرة. فقد صرحت رئيسة الوزراء يوم الأحد بقولها: "نحن لن نترك الاتحاد الأوروبي فقط من أجل فقد السيطرة على الهجرة مرة أخرى". وقد ساعدت تصريحاتها على انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني الذي انخفض إلى أدنى مستوى له منذ 31 عامًا مقابل الدولار وذلك يوم الثلاثاء. ولكن كيفين دود، أستاذ الاقتصاد في جامعة دورهام وعضو في مجموعة حملة الاقتصاديين المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، قد وصف التقرير بأنه "تقرير مخيف". وقد قال لهيئة الإذاعة البريطانية: "إن فكرة أننا سنتراجع من خلال ترك السوق الموحدة لا معنى لها". وأضاف: "معظم أعمالنا المتعلقة بالخدمات المالية هي في الواقع خارج الاتحاد الأوروبي، وحصتنا من الأعمال التجارية مع الاتحاد الأوروبي تتراجع على أي حال". وأضاف أيضًا: "اليوم نحن نتنافس مع سنغافورة ونيويورك وطوكيو وغيرها، وبقدر ما يقلق هذا الأمر سيتي، فإن تلك الأماكن يجري التركيز عليها". وقال إن الاتحاد الأوروبي لا علاقة له بالموضوع فهو "ليس بتلك الأهمية". وقالت وزارة الخزانة إنها تعمل على ضمان استمرار قدرة الشركات على الوصول إلى السوق الموحدة، فقد قالت في بيان لها: "إن الحكومة تتحدث مع قطاع الخدمات المالية للتأكد من أننا نفهم تمامًا القضايا التي تهتم بها في الوقت الذي نستعد فيه للمفاوضات لترك الاتحاد الأوروبي". [المصدر: بي بي سي]

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يمكن أن يتحول إلى خطأ استراتيجي فادح. فقد ارتكب تشرشل خطأ فادحًا خلال الحرب العالمية الثانية عند دعوته أمريكا لتقوم بمساعدة الإمبراطورية البريطانية. واليوم يصمم الناخبون البريطانيون على ترك أوروبا، وهذا قد يجعل بريطانيا تنحدر إلى قوة من الدرجة الثالثة.

وزير المالية الألماني يضغط باتجاه "إسلام ألماني"

حث حليف مخضرم لأنجيلا ميركل المسلمين في ألمانيا يوم الأحد على صنع "إسلام ألماني" على أساس الليبرالية والتسامح، قائلًا إن تدفق الأشخاص الذين يبحثون اللجوء، وكثير منهم من المسلمين، يمثل تحديًا للمجتمع. فقد خرج الوزير فولفغانغ شويبله عن اختصاصه الاقتصادي المعتاد حاثًا على التسامح، وقال إن وصول مئات الآلاف من المهاجرين يتطلب فهماً أفضل عند الألمان بحيث يفهمون ما هو المهم بالنسبة لهم، وكيف يريدون العيش. وقد جاء نحو مليون مهاجر من الشرق الأوسط وأفريقيا إلى ألمانيا خلال العام الماضي، مما أدى إلى تأجيج التوترات (الاجتماعية) وتعزيز دعم حزب "البديل لألمانيا" اليميني الذي يقول بأن الإسلام لا يتوافق مع

الدستور. إن وصول أعداد كبيرة من اللاجئين قد تسبب في وجود توترات في المجتمعات وأدى إلى تصاعد عنف اليمين المتطرف وإلى وقوع هجمات على ملاجئ المهاجرين، وخاصة في شرق ألمانيا. وقد صرح شيوبله وهو مؤيد قوي للحزب "الديمقراطي المسيحي" بزعامة ميركل بقوله: "بدون أدنى شك، فإن تزايد أعداد المسلمين في بلادنا اليوم يشكل تحديًا للانفتاح الفكري في المجتمع". وقد كتب في مقال ضيف في صحيفة "فيلت أم سونتاج" المحافظة: "أصول غالبية اللاجئين تعني أننا سنتعامل بشكل متزايد مع أشخاص من خلفيات ثقافية مختلفة تمامًا عما سبق". وشويبله، الذي يبلغ من العمر 74 عامًا، يعتبر مرشحًا محتملًا للحزب "الديمقراطي المسيحي" إذا ما قررت المستشارة ميركل عدم خوضها الانتخابات في العام المقبل. وعلى الرغم من تصاعد عدد الهجمات المعادية للأجانب في ألمانيا، إلا أن شويبله يقول إنه يعتقد أن غالبية الألمان يقولون: "نعم، نريدكم أن تنضموا لنا". وقد أثارت أزمة المهاجرين ودمجها لعدد كبير من اللاجئين علامات استفهام حول احتمال إعادة انتخاب ميركل. وقد انتقد حلفاؤها البافاريون، الاتحاد الاجتماعي المسيحي، بشكل كبير سياسات الباب المفتوح أمام اللاجئين وقالوا إنها السبب في الأداء الضعيف للاتحاد المسيحي الديمقراطي في الانتخابات المحلية الأخيرة، ويريدون جعل عدد المهاجرين القادمين إلى ألمانيا لا يتجاوز 200000 لاجئ سنويًا. وقد أكد شويبله في مؤتمر سنوي حول الإسلام انعقد يوم الثلاثاء الماضي أن الناس من جميع الأديان هم جزء من ألمانيا، وكرر وجهة نظر ميركل التي عبرت عنها في عام 2015 خلال ذروة شعبية حركة بيغيدا المناهضة للإسلام. [المصدر: رويترز]

شويبله ينضم إلى جوقة السياسيين الألمان القلقين من تصاعد الإسلام في ألمانيا. القاسم المشترك الذي تدعو له المؤسسة السياسية هو إعادة تعريف الإسلام وجعله أكثر ليونة اتباعًا لطريقة الحياة الألمانية. غير أن هذه التجربة ليست جديدة، وقد قام بها عدد من المستشرقين الألمان، ولكنهم فشلوا جميعًا في تغيير الإسلام.

السيسي يدافع عن تدخل الجيش المصري في الاقتصاد

رد الرئيس المصري على الانتقادات التي تقول بأنه يجري إلهاء الجيش عن واجباته الأساسية من خلال اشتراكه المتزايد في المجال الاقتصادي. فقد قال الرئيس عبد الفتاح السيسي يوم الاثنين إن مشاركة الجيش في الاقتصاد كان خيارًا، وأشار إلى اجتماع مع كبار القادة العسكريين وقد طلب منهم أن يتولوا مهمة إضافية لمساعدته على "إعادة بناء" مصر. وقد علق السيسي في أول تصريحاته بخصوص هذا الموضوع بقوله: "هناك حملة شرسة ضد الدولة والقوات المسلحة". وقال السيسي إن الجيش يستطيع أن ينتشر في جميع أنحاء البلاد في ست ساعات إذا لزم الأمر. فقد قال رافعًا صوته: "لا أحد، والحمد لله، يمكن أن يضر الدولة المصرية". وأضاف: "ولا يظن أحد أننا سنتخلى عنها [مصر] ولن نسمح لأحد أن يأخذها بعيدًا... أنا مسؤول أمام الله... للدفاع عنها حتى آخر لحظة". وقال الجيش في وقت سابق من هذا الشهر إنه يستورد حليب الأطفال مباشرة لمواجهة النقص. وقد سخر الكثيرون من هذه الخطوة في وسائل الإعلام الإلكترونية وأعادوا النشاط إلى النقاش الذي استمر لفترة طويلة والذي كان يتعلق بأن جعل جزء كبير من اهتمام الجيش ينصب على المشاريع الاقتصادية سيكون أم لا على حساب الأمن القومي. وقد وسع الجيش بشكل ملحوظ اهتمامه الاقتصادي في السنوات الثلاث التي أعقبت الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، أول رئيس منتخب بحرية في البلاد. وهو اليوم يشرف على مشاريع ضخمة تتعلق بالبنية التحتية ويدير شبكة بيع بالتجزئة توزع المواد الغذائية بأسعار مخفضة. وقد تعرض الاقتصاد المصري لعدة أزمات بسبب الاضطرابات منذ انتفاضة عام 2011 التي أطاحت بالمستبد حسني مبارك الذي حكم مصر لفترة طويلة. وقد وصل التضخم والبطالة إلى نتائج سيئة غير مسبوقة، وأخذت الديون الداخلية والخارجية تتزايد في الوقت الذي تتهاوى فيه العملة المصرية. [المصدر: الجزيرة]

إن الأذى وسبب دمار مصر الوحيد هو السيسي. وقد لجأ السيسي المفلس فكريًا إلى القوة لمواجهة القلق المتصاعد ضد حكمه. ولكن هذا لا يمثل إلا سياسة قصيرة النظر والتي ستؤدي إلى تأجيج ثورة أخرى وستغرق مصر في حالة من الفوضى.